

أقسام الكلمة بين القدماء و المحدثين

أ.م.د. صيوان خضير خلف م. لؤي طارق علي
جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الانسانية

المقدمة

تعد الكلمة ركناً أساساً في اللغة، وقد اختلف النحويون القدماء والمحدثون في أقسامها. وهذا البحث يروم الاطلاع على ذلك الاختلاف والموازنة بين آراء أولئك العلماء، وبيان النتائج في ضوء هذه التقسيمات. إن علماء العربية نظروا إلى دراسة اللغة وأساليبها فما انفكوا يلتزمون بالكلمة، ولا سيما علماء الصرف والنحو منهم. فعلم الصرف -عندهم- يتوقف عند الأصول، ليعرف صيغ الكلمات وأصولها في ما ليس بإعراب، ولا بناء. أما علماء النحو فقد جعلوها مادة أبحاثهم، فعلم الإعراب لديهم يبحث في الكلمة المركبة على وفق ما يقتضيه آخرها من تغيير في الحركة أو الثبات، فضلاً عن معرفة أسباب البناء والإعراب، وأقسامها، ومشتقها وجامدها. إن العلامات في تمييز أقسامها أهمها نحوية وصرفية، فإن الصرف يدرس المفردات والنحو يدرس التراكيب، ولا ينكر دور الصوت، والدلالة في دراسة الكلمة، وبالتالي فإن اللغة هي مجموعة من القواعد والصيغ سواء أكانت صوتية، أم صرفية، أم نحوية، أم معجمية (1). وقبل البحث في أقسام الكلمة ينبغي تعريفها ف ((هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع(*) ((2)) وهي جنس يقع تحته أقسامها (3) والذي هو موضوع بحثنا.

أقسام الكلمة

يعد الإمام علي (عليه السلام) (ت40هـ) أول من وضع البنية الأولى في بناء صرح النحو العربي فهو أول من قسم الكلمة وعرف أقسامها، فقد ورد عن أبي الأسود الدؤلي (ت69هـ) أن الإمام (ع) دفع إليه صحيفة فيها ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل)) (4) وبهذا يعد هذا الجهد الأول في درس النحوي ولم نعلم أحداً من علماء العربية في القرن الأول الهجري قال بهذا التقسيم.

أما في القرن الثاني الهجري فقد وجدنا تقسيماً ولم نجد تعريفاً للقسم الأول، إذ قال سيبويه (ت180هـ) ((الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)) (5) وعقب المبرد (ت285هـ) على هذا القول بان القسمة (كلية) لا تخرج عنها لغة من اللغات قال ((الكلام كله اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى لا يخلو من الكلام - عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة)) (6)، واستدلوا على هذا الحصر بقولهم: إن ((المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف وان الكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهي الحرف، وان دلت على معنى في نفسها: فان دلت على زمان محصل فهي الفعل وإلا فهي الاسم)) (7).

يرى الدكتور إبراهيم أنيس إن اللغة العربية قد تأثرت إلى حد ما باليونان والمنطق الأرسطي فيقول ((قتع اللغويون القدماء بالتقسيم الثلاثي من (اسم، وفعل، وحرف) متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة، سموها: الاسم، والفعل، والأداة)) (8)، والواقع أن التاريخ لا يقدم شيئاً مادياً مؤكداً عن اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطي اتصالاً مباشراً، لأن الروايات عن هذه الفترة مضطربة والذي تذكره الأبحاث أن العرب اتصلوا بالمنطق الأرسطي من طريقتين:-
الأول: ما قدمه النحاة السريان.

الثاني: ماتمت ترجمته من هذا المنطق إلى العربية (9)

نلاحظ إن أرسطو (322ق.م) مثلاً قسم الكلام ثلاثة أقسام (اسم، وفعل، ورابطة) ولكنه لم يتناول أقسام الكلام تناولاً مباشراً ولم يعرض له في موضع واحد بحيث يقال انه كان يقصد إلى تقنين هذا التقسيم .

لقد عرض أرسطو للاسم والفعل في كتابه (العبارة) ثم تحدث عنهما وعن أشياء من بينها (الرابطة) في كتابيه (البلاغة) و(الشعر) ولكن أفلاطون (ت349ق.م) من قبله قد فرق بين الاسم والفعل، ولا نعرف لِمَ اشتهر التقسيم الثلاثي بأنة أرسطي؟ على أن هذا التقسيم لم يستمر في درس اليوناني فقد قسم عالم النحو السكندري (ثراكس) الكلام على ثمانية أقسام (10):-

1- الاسم	noun
2- الفعل	verb
3- اسم الفاعل	participle
4- أداة التعريف	preposition
5- الضمير	pronoun
6- حرف الجر	preposition
7- الظرف	adverb
8- أداة الربط	conjunction

وبذلك فلا نجد تأثيراً للنحو اليوناني في النحو العربي في هذا الموضوع .

((إن النحويين القدماء اعتمدوا الدلالة أصلاً يصدر عنهم في تقسيمهم الكلام على ثلاثة أقسام الاسم، والفعل، والحرف)) (11) ويبدو هذا من قولهم في هذا التقسيم (مادل) أو (جاء لمعنى). واعتمدوا أيضاً العلامات، فعلامات منها : أل التعريف، والتنثنية، والجمع، والتصغير، والنسب، وللعمل ضوابط وان قلت عن ضوابط الاسم منها الصيغة، والتصريف، واتصال نون الوقاية به، وان الفعل لا يثنى، ولا يجمع (12)، ولا يصغر، ولا ينسب، ويرى الدكتور إبراهيم أنيس إن اعتماد الدلالة والعلامات ليستا علامات جامعة مانعة - إن صح التعبير- لأن مراعاة المعنى وحده (قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف [الأسماء] مثل قائل، وسامع، ومذيع أسماء وأفعالا في وقت واحد..... ومراعاة الصيغة قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال وبين [كذا] (***) تلك الأسماء والأوصاف التي وردت في اللغة على وزن الفعل، مثل احمد، ويثرب، ويزيد.....)) (13) ويزيد أساساً ثالثاً في اعتماد هذا التقسيم وهو (وظيفة اللفظ في الكلام) (14)، فضلاً عن أساس المعنى والصيغة.

لعل اضطراب الدلالة والعلامة جعل بعض العلماء المتأخرين يزيدون قسماً رابعاً سموه (الخالفة) (15) وهذا النقد الذي وجهه المحدثون للقدماء يحتم علينا أن نخوض في تعريفات كل قسم، وعلاماته؛ لكي يتسنى لنا معرفة الحجج التي انطلقوا منها في تقديمهم، فالنحويون القدماء قسموا الكلمة على أقسام هي :-

أولاً: الاسم:

يُعدُّ الإمام علي (ع) أول من عرف الاسم (16)، أما سيبويه فلم يعرف الاسم وإنما مثل له فقط فقال: الاسم ك ((رجل، وفرس....)) (17) إلا أن المبرد عرف الاسم فقال ((ما كان واقعا على معنى نحو رجل، وفرس، ويزيد) وما أشبه ذلك)) (18) وقد سئل الزجاج (ت311هـ) عن حد الاسم فقال ((صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان)) (19) ويبدو انه أراد بالمعنى الحدث الذي تجرد عن المكانية والزمانية، ونسب ابن فارس (ت395هـ) لبعض أهل العربية أن ((الاسم ما كان مستقرا على المسمى وقت ذكرك إياه ولازما له)) (20) وقد حده جماعة من النحويين بأنه ((كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل)) (21) حيث علق ابن السجري (ت542هـ) - وهو الذي نقل هذا التعريف - على هذا الحد فقال ((تدل على معنى في نفسها تحرزا من الحرف لان الحرف يدل على معنى في غيره، وقال غير مقترنة بزمان تحرزا من الفعل لان الفعل وضع ليبدل على الزمان و وصف الزمان بمحصل ليبدل في الحد أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر من حيث كانت هذه الأشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل)) (22) وعرف الزمخشري (ت538هـ) الاسم فقال ((ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة من الاقتران)) (23) ويعني بالاقتران اقترانه بالزمن.

هذه أهم التعريفات في الاسم وقد ذكر النحويون حدودا وتعريفات كثيرة تزيد عن سبعين حدا، ومنهم من قال لا حد له ولهذا كله لم يتطرق سيبويه لتعريف الاسم وإنما اكتفى فيه بالمثال (24) لكثرة التعريفات وهروبا من عدم التوفيق للتعريف الجامع المانع للاسم، إذ ((نراه يصف الاسم وصفا سلبيا ويشير إلى ما ليس في الاسم لا إلى ما فيه من صفات ايجابية)) (25).

إلا أن الأستاذ عباس حسن عرف الاسم على انه ((كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس مثل (بيت) أو شيء غير محسوس يعرف بالعقل مثل (شجاعة)، وهو في الحالتين لا يقترب من زمن)) (26).

ومن خلال هذه التعريفات نجد أن هذه الحدود قد جمعت عدة أبواب ووضعت في باب الاسم ك (اسم الإشارة، واسم الاستفهام، واسم الشرط، وكذلك المسميات والصفات والمضمرات وأسماء الأفعال) وهذا واضح من رد

الدكتور فاضل الساقى على تعريف ابن الشجري(27) وهذا خلاف تقسيم الكلمة عند المحدثين(28) ، ولأسماء في اللغة العربية دور مهم فهي تقوم بالتعبير عن معظم الوظائف النحوية فهي الوحدات الصرفية التي تعترضها المعاني على حد تعبير القدماء، وما المعاني هنا إلا المعاني النحوية، إلا أن بعض الوظائف الصرفية لا يشترط في البنية المعبرة عنها إلا أن تكون اسما من دون تحديد صرفي آخر وبعضها يشترط في الاسم المعبر عنها شروطا صرفية أخرى ،فمن الوظائف التي لا يشترط فيها إلا أن تكون اسما من دون تحديد صرفي آخر وظيفة الفاعل ونائبه، والمفعول به، والمفعول معه، إذ يعرفون الفاعل مثلا: كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء(29)ويجب في الاسم من الناحية الوظيفية عدة شروط منها (30):-

- 1- الجمود والاشتقاق .
- 2- التعريف والتنكير .
- 3- الإفراد والتنثية والجمع.
- 4- التذكير والتأنيث.

علامات: الاسم

للاسم في العربية علامات تميزه عن باقي أقسام الكلمة وهذه العلامات هي قرائن تدل على أن هذه الكلمة اسم، وقد أوجزها ابن مالك(ت672هـ) فقال (31):

- بالجر والتنوين والندا وال

ومسند للاسم تمييز حصل

فمن هذه العلامات خمس إذا وجدت واحدة منها كانت دليلا على أن الكلمة اسم (32)هي:-

1- أن يصح دخول (أل) عليه نحو (الرجل،الكتاب)سواء أكانت زائدة أم أصلية.

2- أن تكون الكلمة مناداة،لان المنادى مفعول به ،فقولك (يا محمد) هو بمثابة قولك :أدعو محمدا،فهو في الأصل مفعول به.

3- أن تكون الكلمة منسوبا إليها،أي :إلى مدلولها حصول شيء اوعدم حصوله أو مطلوبا منها إحداثه نحو(هذا سافر)و(محمود لم يسافر) فقد تحدثنا عن(هذا)بشيء نسبناه إليه وهو السفر وتحدثنا عن (محمود) بشيء نسبناه إليه هو عدم السفر . وهذا هو الإسناد ،وهو إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه(33).

4- الجر.وقد تكون بحروف الجر ، أو بالإضافة أو بالتبعية وقد جمعت في قوله تعالى ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)).

5- التنوين وهو أن تلتحق الاسم في آخره نون ساكنة تلتفظ ولا تكتب .

فهذه كلها ضوابط يلجا إليها النحوي ليميز الاسم من غيره وهناك غيرها كثير ك(التثنية،والجمع،والتصغير، والنسب، والوصف، وان يكون فاعلا أو مفعولا ، وان يكون مضافا أو مضافا إليه) (34) وعودة الضمير عليه.

ثانيا: الفعل:

انصبت دراسة النحويين القدماء للفعل على ما يحدثه من تأثير في غيره. إذ هو أقوى العوامل عندهم يعمل في الأسماء رفعا ونصبا ،ويعمل متقدما ومتأخرا ،ومذكورا ومحدوفا،ولكونه أقوى العوامل فقد عملت بعض الأسماء عمله لتضمنها معناه كاسم الفاعل واسم المفعول (35).

يُعد الإمام علي (ع) أول من عرف الفعل (36) أما سيبويه فقد عرفه بأنه ((أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولما يقع وما هو كائن لم ينقطع))(37) وعرفه ابن السراج (ت316هـ) بأنه((كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصل)) (38) أما احمد بن فارس فيعرفه بأنه ((ما اسند إلى غيره)) (39) وهذا الحد كان مداره المسند والمسند إليه ، إلا أن الزجاجي (ت340هـ) عرف الفعل ((ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم ،وقعد يقعد وما أشبه ذلك))(40) وهو بهذا التعريف قد قصر زمن الفعل على الماضي والمستقبل وهو يرى أن فعل الحال في الحقيقة مستقبل لأنه يكون أولا ،فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز الماضي ،ولهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو :زيد يقوم الان ويقوم غدا(41). وكذلك عرفة الزمخشري فقال: ((الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان)) (42) وعرفه العكبري(ت616هـ)بأنه((ما اسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه))(43)وذكر الإسناد هاهنا أولى من الإخبار ،لان الإسناد اعم وليس الإخبار كذلك ،بل هو مخصوص بما صح أن يقال بالتصديق والتكوين،فكل إخبار إسناد وليس العكس (44)،أما ابن فلاح التميمي(ت680هـ) فيعرف الفعل ((كل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة

بزمان معين في أصل الوضع ((45) أي إن الكلمة إذا دلت على أمرين معا :معنى (أي حدث) وزمن مقترن به ،نسمي هذه الكلمة فعلا(46) وليس غير ،ونلاحظ إن ((الوظائف التي يؤديها الفعل في التركيب قليلة إذا ما قورنت بتلك التي يؤديها الاسم ،إلا إن ذلك لا يقلل من أهميته وأهمية الوظائف التي يعبر عنها فيكون الفعل هو العنصر الرئيس الثاني في الجملة الفعلية في العربية ،إذ يقوم الفعل بوظيفة المسند فيها،ولولا الفعل لما اكتملت بنية هذه الجملة ((47) غير أن الصفة تشركه أحيانا بهذه الوظيفة كما في قوله تعالى ((لا هُنَّ جِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَجُلُونَ لَهُنَّ))(48) .

أما النحاة المحدثون فقد تناولوا دراسة الفعل من حيث ما يؤديه من وظائف لغوية في أثناء تأليف الجملة،ذلك أنه يدل على الأحداث وعلى زمانها ،فضلا عن انه احد مقومات الجملة الفعلية ،إذ منه يستمد الإسناد وهو أكثر أقسام الكلام شيوعا في العربية(49) . من خلال تعريفات الفعل يتبين أن الدكتور مهدي المخزومي قد وافق الزمخشري في تعريفه للفعل حيث قال ((الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة))(50) ذلك أنه أفاد الحدث في زمن معين ودلالته على الحدث تأتي عن اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة (51)؛ وعلى ضوء هذا عرفه إبراهيم أنيس حيث قال ((هو إفادة الحدث في زمن معين))(52) ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن((خلاصة هذا التعريفات أن الأفعال أبنية تدل على الأحداث مقترنة بالزمان، وهو صحيح إذ أخذت المرحلة التطويرية الأخيرة للفعل بنظر الاعتبار ،المرحلة التي استند إليها الدارسون الاوئل في استنباط الأصول والقواعد)) (53). إذ يرى الأقدمون ان الفعل صاحب العمل وهو عامل قوي بل هو اقوى العوامل فيرفع فاعلا و ينصب المفاعيل والحال ،وهو يعمل أينما كان متقدما أو متأخرا ظاهرا أو مقدرا في الجملة ،أما الدكتور ابراهيم السامرائي فينكر هذه المعرفة القديمة وهو يرى أن الفعل مادة لغوية مهمة في بناء الجملة وهو لا يعدو أن يكون حدثا يجري على أزمنة مختلفة تختلف في الماضي ،والحال والاستقبال ويعرب عن اتفاق هذه الأزمنة وتركيبها ببعضها(54).

أقسام الفعل وعلاماته:

قسم النحويون الفعل بحسب دلالاته على الزمن فقد جعل سببويه الفعل الماضي مختصا بالزمن الماضي،أما الحاضر والمستقبل فمشارك بين المضارع والأمر ،فللدلالة على الحال والاستقبال يخبر بالفعل المضارع أو فعل الأمر مأمورا به ،حيث يقول ((وأما الفعل فامتثلة أخذت من لفظ إحداث الأسماء ،وبنيت لما مضى ولما يكون ،ولم يقع ،وما هو كائن لم ينقطع،فأما بناء ما مضى ف(ذهب،سمع،مكث) وأما بناء ما لم يقع فانه قولك أمرا:(اذهب، اقتل، اضرب)ومخبرا ك(يقتل، يذهب ،يضرب،يقتل،يُضرب)وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت)) (55)

ولما كانت الأزمنة ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة ،ماضياً وحاضراً ومستقبلاً (56) و((ذلك من قبل إن الأزمنة حركات الفلك،فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد،ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية،كانت الأفعال كذلك. فالماضي ما عدم بعد وجود فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده وهو المراد بقوله :الدال على اقتران حدث بزمن قبل زمانك، أي قبل زمان إخبارك .ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث ،لا وقت الحديث عنه ولولا ذلك لكان الحد فاسدا والمستقبل ما لم يكون له وجود بعد،بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده،وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون الإخبار عنه هو زمان وجوده)) (57).

ونلاحظ إن ابن يعيش(ت642هـ) قسم الفعل على ثلاث أقسام حسب الزمان الفلسفي :حركة مضت وحركة لم تأت بعد وحركة تفصل بين الماضية والآتية وكأنه يريد أن يربط كل قسم من أقسام الأفعال بقسم من أقسام الزمان،فالفعل الماضي للزمان الماضي،والفعل المضارع للزمان المستقبل،وفعل الأمر للزمان الحاضر(58). ويرى احد النحاة المتأخرين إن القسمة يقرها السماع والعقل.فمن السماع قوله تعالى((لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ)) [مريم:64] أما دليل العقل فهو إن الأفعال أحداث،والأحداث لا تقع إلا في زمان والزمان لا يخلو أن يكون ماضيا أو مستقبلا أو حالا.فما وقع من الأفعال في الزمان الماضي فهو ماض وما كان يقع في الزمان المستقبل فهو مستقبل وما كان يقع في الحال فهو حال(59)، وهذا الأمر لم يعجب المحدثين فقد علق الدكتور إبراهيم السامرائي على قول ابن يعيش قائلا: ((وابن يعيش في هذا القول يذهب مذهبا بعيدا وهو لا ينجح نهجا لغويا فكأنه أراد أن يفلسف المسألة اللغوية وهي لا علاقة لها بهذا النظر العلمي وكان النحوي لم يرد استقراء العربية لمعرفة إعراب الفعل عن الزمان بل إنه اهتدى إلى هذه الناحية من تأمله في الزمان الفلكي ،ويبدو أن]

القدماء] لم يستقرأوا العربية استقراء وافيا ليتبين لهم طرائق استعمال الفعل، ولعل هذا التفسير متأت من اهتمامهم بالعلة والعامل والإعراب ومن أجل ذلك لم يولوا مسالة الدلالة الزمانية حقها(60)

انتقد المحدثون تقسيم النحويين القدماء للفعل اذ وجدوا ان هذا التقسيم فيه صعوبات كثيرة في تفسير استعمالات الفعل في غير ما خصوه به من زمان معين، كاستعمال الفعل المضارع بمعنى الماضي بعد(لم) و(لما) نحو (لم يسافر خالد أمس) و(لما يسافر خالد) واستعمال الماضي في المستقبل بعد(إذا) وغيرها من أدوات الشرط نحو قوله تعالى((إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ)) (61)، واستعمال الماضي استعمال الأمثال، لا للدلالة على الزمان الماضي او زمان معين، بل للدلالة على انه كان قد حدث ويمكن ان يحدث كقولهم: (روت الرواة، واتفق النحاة) واستعمال الماضي للدلالة على ان الحدث وقع في أثناء الكلام نحو(تشدتلك الله) حيث كان عسيرا عليهم ان يوفقوا بينها وبين ما زعموا لأقسام الفعل الثلاثة من أزمنة خاصة بها(62).

قد استقر عند جمهور النحويين أن الفعل ثلاثة(ماض، مضارع، أمر)، وعند الكوفيين (ماض ومضارع وفعل دائم) فالفعل الماضي هو أصل الأفعال عند البصريين، ومنه اشتق الفعل المضارع بزيادة احد أحرف(تأيت) في أوله، ويكون الماضي على وزن(فَعَلَ) الذي يدل في اغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزمان الماضي . وأما المضارع فهو مجموع أمرين معاً معنى وزمن صالح للحال والاستقبال، ولا بد للمضارع أن يكون مبدوءاً بـ (الهمزة - النون - الياء) والمضارع اشتق عند البصريين من الماضي، والأمر اشتق من المضارع بعد حذف حرف المضارع وزيادة همزة وصل - إن كان فؤه ساكناً أما إذا كان فؤه متحركاً فلا تزداد همزة الوصل كـ(ضَع) فهو مشتق من (يضع) - من أوله، فهو ضارع الأسماء في حركاته وسكناته، وذلك لمشابهته لاسم الفاعل في تحرك أوله وسكون ثانيه وتحرك ثالثه وقد أدى شبيهه بالاسم الى جعله معرباً من دون الماضي والأمر؛ لأنهما لا يضاران الاسم، فهما مبنيان، فالمضارع تسمية بصرية، لأن الكوفيين يعبرون عنه ببناء(يَفْعُل) أو(يَفْعَل) (63) أو يَفْعَل. أما فعل الأمر فان خلافاً بين البصريين والكوفيين في التسمية، فالبصريون يقولون انه فعل أمر مبني، والكوفيون يقولون انه ملحق بالفعل المضارع، وهو معرب عندهم، لأنه - عندهم - مقطوع من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر، فهو ليس قسماً مستقلاً من أقسام الفعل. والقسم الثالث لديهم هو الفعل الدائم، وهو اسم الفاعل عند البصريين.

فهو يدل على الماضي إذا كان مضافاً غير منون، نحو(أنا كاتبُ الرسالة) ومعناه: أنا كتبت الرسالة. ويدل على المستقبل إذا كان منوناً، نحو(أنا كاتبُ رسالة) ومعناه: سأكتب رسالة أو إني سأكتبها، والإضافة والتنوين كما مر في المثالين ليستا كالإضافة والتنوين في الأسماء وذلك:-

1- لان إضافة(الفاعل) الى ما بعده(كاتب الرسالة) ليست إضافة حقيقية، ولا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً.

2- ولان التنوين فيه ليس هو تنوين التنكير الخاص بالأسماء، ولكنه تنوين يعبر به عن معنى، أو عن زمان بعينه، وهو المستقبل: كاتبُ((رسالة)) (64)

ويعلق الدكتور مهدي المخزومي على الفعل الدائم ويرجح فيه رأي الكوفيين، إذ يقول((وهو فعل حقيقة في معناه، وفي استعماله، إلا انه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه)) (65)، والفراء يشير في(معاني القرآن) إلى هذه التسمية بـ(الدائم) أكثر من مرة، حيث أنه رأى أن الفعل مادة تشمل على عدة صيغ يربط بينها الدلالة الزمانية، فقد سمي اسم الفاعل فعلاً دائماً لانصرف هذه الصيغة نحو الحال والاستقبال(66).

وللأمر صيغتان للبناء(افْعَلْ) نحو(أكرم - اقرأ) والثانية(فَعَال) بفتح (الفاء) وكسر(اللام) نحو(تراكب - حذار) فبناء(افْعَلْ) عند البصريين بناء مستقل، أما بناء(فَعَال) فعند البصريين اسم فعل وعند الكوفيين فعل حقيقي، إلا ان الدكتور مهدي المخزومي يرى أن رأي الكوفيين أصوب من رأي البصريين، لان (فَعَال) لا يختلف عن بناء(افْعَلْ) في الدلالة ولا في الاستعمال(67).

وبناء على ما مضى أن علامات الفعل أوردها ابن مالك في ألفيته في قوله:-

- بتا فعلت، واتت، ويا افعلي ونون اقبلن فعلٌ ينجلي(68).

فقد أشار بـ (فعلت واتت) إلى الماضي وبـ (افعلي) إلى الأمر وبـ (اقبلن) إلى المضارع.

أسماء الأفعال عند النحويين

تحدث سيبويه عن أسماء الأفعال تحت عنوان ((هذا باب من الفعل يسمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث)) (69) وأورد من أنواعها في أماكن متفرقة من كتابه، مثل: مه، وصه، وعليك، ودونك، وحذار(70)

وأشار الى سمات هذا النوع من الكلم في أماكن متفرقة من كتابه أيضا فهو ينقسم على متعدٍ ولازم، ولا يجر ما بعده ولا يظهر فيه ضمير، ولا يتقدم معموله عليه، ولا يتصل باسم الفعل المضارع والأمر منه نونا التوكيد إلا (هلم) ويمنع صرف ما جاء منه على وزن (فَعَال) نحو حَذَار(71).

وقد علق د. إبراهيم السامرائي على عبارة سيبويه قائلا: وعلى هذا فهو اسم لمعنى فعل الطلب في الأمر أو لمعنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر(72).

ويرى المبرد أن أسماء الأفعال تجري مجرى الفعل، وليست بفعل ولا مصدر ((ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنها لا تصرف صرف الفعل، فألزمت موضعاً واحداً، ك(صه، مه) ومعناها(اسكت، اكفف)) (73)، إذ تشبه هذه الأبنية الأفعال من حيث دلالتها على الحدث المقترن بزمان، ولكنها ليست بأفعال لان بعضها تقبل علامات الاسم كالتنوين(74)، وهي مع هذا ((ليست بأسماء لأنها تدل على حدث فهي لذلك أسماء أفعال)) (75)، وهذا هو مذهب البصريين وهم يقسمونها على وفق دلالتها على الحدث على ثلاثة أقسام :-

1- اسم الفعل الماضي، نحو: هبها، شتان.

2- اسم الفعل المضارع، نحو: أف، أه، وي.

3- اسم فعل الأمر، نحو: صه، نزال، تعال.

فعلى هذا هي أسماء تدل على فعل معين وتتضمن معناه، وزمنه وعمله، من غير أن يقبل علامته(76) أو يتأثر بالعوامل (***) . إلا أن الكوفيين يرونها ((أفعالاً لدلالتها على الحدث والزمان)) (77)، وهذا الرأي يتبناه الدكتور مهدي المخزومي ويرجحه، لأنه يراها ((أفعالاً في دلالتها واستعمالاتها فقد يليها الفاعل فيرتفع أي: أنها تسند إلى الفاعل إسناد الأفعال إليه)) (78) وقد سمي أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) هذا النوع من الكلم بـ(الخوالف) وعدها قسماً رابعاً من أقسام الكلمة(79) وكذا أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي (80)، ونقل الأشموني (ت900هـ) عن أبي حيان تسميتها بـ (خالفة الفعل) أي خليفته ونائبه في الدلالة على معناه (81) وقد اتبع بعض المحدثين أولئك العلماء في هذه التسمية (82) . وكذلك يرى د. إبراهيم السامرائي فعلية أسماء الأفعال فيقول ((والحق إنها مواد فعلية قديمة جمدت على هيئة مخصوصة فلم يتصرف فيها تصرف الأفعال)) (83)

ومن صفات اسم الفعل انه أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى واقدر على إبرازه كاملاً مع المبالغة فيه، وكذلك هو يؤدي المعنى مع إيجاز اللفظ واختصاره لالتزامه صورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد أو المثني أو الجمع أو التذكير أو التأنيث إلا ما كان منه متصلاً بعلمة تدل على نوع معين من دون غيره (84)، وخلاصة القول في أسماء الأفعال : هي كلمات تدل على معنى الفعل، وتعمل عمله، وتقبل علامته، وهي أما مرتجلة أو منقولة عن جار ومجرور، أو عن ظرف، أو عن مصدر، أو هي معدولة عن فعل ثلاثي - في الأغلب - وقد وضعت للمبالغة والإيجاز.

أفعال التعجب بين الكوفيين والبصريين

للتعجب صيغتان (ما أفعل) و(أفعل به) (***) ، وقد جعل سيبويه التعجب بصيغتيه امرأً مشتركا بين الفعلية والاسمية إذ قال ((هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه وذلك (ما أحسن عبد الله) (85) ، وزعم الخليل انه بمنزلة قولك (شيء أحسن عبد الله)، وقد أشار ابن السراج الى ((إن أفعل التعجب تشبه بالاسم لعدم تصرفها حيث أنها تصغر، نحو (ما أميلحه، وأحيسنه) والفعل لا يصغر)) (86) ف(أفعل) التعجب كـ(أحسن) قال عنه البصريون والكسائي(ت189هـ) (فعل للزومه مع ياء المتكلم، نون الوقاية، نحو، (ما أفقرني الى رحمة الله)) (87) ، وقد تابعهم في هذا الرأي ابن جني(ت392هـ) والرعي (88)، إذ نلاحظ إن اتصال نون الوقاية بالفعل من علامات الفعل، لذلك حكموا على أفعال التعجب بالفعلية، إذ يرون انه فعل سلب التصرف .

أما الكوفيون فجعلوا (أفعل) التعجب اسماً وحثهم في ذلك انه جامد ، والفعل بابه التصريف(89)، وكذلك زعموا أن التصغير من خصائص الأسماء فيكون (أفعل) التعجب اسماً في قول الشاعر :-

- ياما أميلح غز لانا شدن لنا
من هولياكن الضال والسمر (***)

فـ (أميلح) قد صغرت في هذا البيت دلالة على أسميتها والبصريون يقولون أنه شاذ (90)، والصحيح ((ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدل به الكوفيون ففاسد)) (91)، وذلك لان الكوفيين يعتمدون على الشاذ والقليل من كلام العرب كهذا البيت الذي لا يعرف قائله. ومن المحدثين القائلين بفعلية أفعال التعجب الدكتور إبراهيم السامرائي الذي يقول ((إن (أفعل) و(أفعل) من المواد الفعلية التي بنيت على هذه الصورة المخصوصة

ففارقت التصرف وابتعدت عن قبول علامات الأفعال ، وذلك لانصرافها عن عناصر الفعلية وهي الدلالة على الحدث وترشحها لزمان ما لتؤدي أسلوب التعجب وكنا قد رأينا مثل هذه الأفعال التي تحجرت على صورة ما لتؤدي معنى خاصاً وهي(عسى، وكرب، وخلا، واخلوق))((92) ومن الجدير ذكره هنا إن أسماء الأفعال والتعجب وغيرها تعد في نظر المحدثين (خوالف))((وهي عناصر معينة وزعها النحاة بين أقسام الكلم لاختلاف مبنى كل منها عن مباني الأخرى واختلاف معنى كل منها عن معناها ، ولكنهم غفلوا عما يجمع بينها جميعاً من عناصر ... فهي جميعاً تستعصي على الدخول في جدول إسنادي أو تصرفي ، وهي جميعاً تستعمل في الأسلوب الإفصاحي))((93)

ثالثاً: الحروف:-

يعد الحرف أهم بنية صرفية تقوم بعملية الربط والوصل بين المفردات والجمل في تراكيبها المختلفة ، ولا يقتصر دوره على ذلك فقط بل يتجاوزها الى وظيفة الاختصار ، فعملية الربط تكون أحياناً بين اسم واسم، أو فعل بفعل، أو فعل باسم، أو جملة بجملة، فالأول والثاني حروف العطف والثالث حروف الجر، والرابع حروف الشرط (94). ويعد الإمام علي (عليه السلام) أول من عرف الحرف (95) ويتفق تعريف سيبويه الى حد كبير مع تعريف الإمام علي (ع) فهو عنده ((ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)) (96) وعرفه الزجاجي فقال ((والحرف ما دل على معنى في غيره)) (97) واتفق ابن هشام مع الزجاجي في هذا التعريف وبين انه يربط الحدث بالذات (98)، وعرفه العكبري وابن الحاجب بهذا التعريف أيضاً وأضاف الأخير كلمة (فقط) بعد كلمة (غيره) (99) وكلمة (فقط) يخرج بها من الأسماء ما يدل على معنى في غيره ومعنى في نفسه، فان الأسماء قسمان:-
قسم يدل على معنى في نفسه ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكثر وقسم يدل على معنيين:-
معنى في نفسه ومعنى في غيره ، كأسماء الاستفهام والشرط فان كل واحد منها يدل بسبب تضمنه معنى الحرف على معنى في غيره مع دلالاته على المعنى الذي وضع له (100)، و((الحروف ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خيراً)) (101)، إلا أن المرادي قال ((انه لا يحتاج في الحقيقة الى حد، لأنه كلم محصور)) (102)، وعليه فان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها وإنما تدل على معنى في غيرها، بعد وضعها في جملة دلالة خالية من الزمن. واتفق بعض المحدثين مع القدماء في إن الحرف له معنى مع غيره وليس له معنى بنفسه (103) وقد عد الدكتور تمام حسان حروف المعاني أدوات أصلية ، مثل حروف الجر ، وحروف العطف، وان وأختواتها (104). والأدوات كما يعبر عنها الدكتور المخزومي ((كلمات إذا أخذت مفردة ، غير مؤلفة، فليس لها دلالة على معنى ، ولا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة)) (105) ، فقد انطلق المخزومي من الدلالة لتوضيح المعنى للأداة في أثناء تركيبها في الجملة. وقد عبر الدكتور إبراهيم أنيس عن الأداة، فقال ((منها ما يسمى عند النحاة بالحروف، سواء أكانت للجر كما يقولون أو للنفي أو للاستفهام أو للتعجب ، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت او مكانية مثل) فوق، وتحت، وقبل، وبعد)) (106)، وقد عبر عنها بأنها أدوات. وقد تساءل لم فرق النحويون القدماء بين (على) و(فوق) من جهة و(في) و(داخل) من جهة ثانية وبين (الى) و(نحو) ثالثاً فجعلوا الأولى حروفاً والأخرى أسماء؟؟ على انه يرى إنها كلها أدوات وهذا يدل على أن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة (107).

رب بين الاسمية والحرفية

اختلف النحويون من المدرستين في (رب) أهي اسم أم حرف؟؟

فالكوفيون يعدونها اسماً ، وقد عدها البصريون حرفاً، واستدل الكوفيون على أسميتها حملاً على (كم) التي تفيد العدد والتكثير ، وقد رفض البصريون ذلك واحتجوا على حرفيتها إذ لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف وهو تقليل ما دخلت عليه (108). وقد ذهب مذهب الكوفيين الاخفش (ت215هـ) إذ يقول ((إنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب)) (109)، وقد وافق ابن طراوة على اسمية (رب) مستدلاً على أنها تضاف الى النكرة (110) ، والإضافة علامة من علامات الأسماء ، وقد ذكر السهيلي إن ألكسائي أجاز اسمية (رب) (111) ، وشاهد الكوفيون على أسميتها قول الشاعر ثابت بن قظنة (ت110هـ):-

– إن يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورُب قتل عار (112)

إذ اخبر عنها ، وإنها مبتدأ في هذا البيت وخبرها (عار)، إلا إن البصريين يقولون إن (عار) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو عار (113)، أو خبر عن مجرور (رب) إذ هو في موضع رفع بالابتداء ودخل عليه حرف جر

كالزائد، واستدل البصريون على حرفيتها أنها مبنية ولو كانت اسما لكان حقها الإعراب(114). والصواب ما قاله البصريون فهي((من الحروف العوامل ولا تعمل الا في النكرة ولها صدر الكلام لمضارعتها حرف النفي)) (115)، ومن الدليل على كون (رب) حرفا إنها توصل معنى الفعل الى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر (116)، وقد عدها الدكتور المخزومي إحدى أدوات العربية وقال: إنها للتكثير كثيرا نحو رب درهم أنفقته(و(رب رجل لقيته)، وللتقليل قليلا نحو(رب ضارة نافعة)(117).

زيادات المحدثين في تقسيم الكلمة

بعد أن استقر تقسيم الكلمة على هذه الأقسام الثلاثة (الاسم، والفعل، والحرف) ظهر عند المحدثين تقسيم جديد على أسس جديدة يصل الى أربعة(118) وأحيانا يصل الى سبعة(119) أقسام . فقد قسم الدكتور إبراهيم أنيس والمخزومي الكلمة على أربعة أقسام هي (الاسم، والفعل، والأداة) أما القسم الرابع فقد اختلفا في تسميته ، فالدكتور مهدي المخزومي يطلق عليه اسم (الكنائية) ، والكنائيات أو الإشارات في العربية تضم (الضمائر، والإشارة، والموصول بجملة، والمستفهم به، وكلمات الشرط) والضمائر المتصلة قسمها على ثلاثة أقسام ، ضمائر تختص بالرفع ، وضمائر تختص بالنصب والخفض، وضمائر تختص بالرفع والنصب والخفض . أما الضمائر المنفصلة فقد قسمها على قسمين:-

(أ) ضمائر تختص بالرفع (ب) ضمائر تختص بالنصب(120)

وعلى الرغم من إن المخزومي قسم الضمائر هذه القسمة إلا انه يرى إن المنفصل هو متصل من وجه آخر ، فضمير الرفع - مثلا - (أنا) هو الألف و(أنت) هو التاء وفي(نحن) هو النون. وضمير النصب(إياك) هو الكاف، فما أطلقنا عليه هو الضمير ، وما عده عماد(121). أما الدكتور إبراهيم أنيس فقد أطلق على القسم الرابع اسم(الضمير) حيث يتضمن ألفاظا معينة في كل لفظة منها ما تركيب من مقطع واحدة ومنها ما تركيب من أكثر من هذا ، ولكنها على العموم ألفاظ صغيرة البنية تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة (122). إذ إن الضمير ((لا يدل على مسمى كالاسم ولا على موصوف بالحدث كالصفة ، ولا على حدث وزمن كالفعل، لان دلالة الضمير تتجه الى المعاني الصرفية العامة التي أطلق عليها معاني التصريف، والتي يعبر عنها بالواصف والزوائد ونحوها)) (123). وقد زاد على هذا التقسيم الدكتور تمام حسان والدكتور فاضل الساقى حين قسموا الكلمة الى سبعة أقسام من(الاسم، والفعل، والحرف، والضمير أو الكناية) إذ زادا ما يسمى (الصفة، والخالفة، والظرف)، فالصفة تشمل (اسم الفاعل) و(اسم المفعول) و(اسم التفضيل) و(الصفة المشبهة) و(صيغ المبالغة)، وتختلف كل صفة عن الأخريات مبنية ومعنى ، أما من حيث المبنى فلكل صفة منها صيغ خاصة بها ، وأما من حيث المعنى فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجددا وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدد، وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على طريق المبالغة ، والصفة المشبهة تدل على وصفه به على سبيل الدوام والثبوت ، وصفة التفضيل تدل على وصفه به على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث(124). أما الخالفة فقد قسموها على (خالفة الاخالة) والمقصود بها أسماء الأفعال ، و(خالفة الصوت) والمقصود بها اسم الصوت، و(خالفة التعجب) والمقصود بها فعلا التعجب و(خالفة المدح والذم) والمقصود بها أفعال المدح والذم(125). أما الظرف فقد قسموه على ظرف زمان واقتصر على (اذ، اذا، اذا، أيان، متى) وقد أضاف الدكتور الساقى(كلما) (126). وظرف المكان ، واقتصر على(أين، أنى، حيث)(127)، وتعد الظروف مبهمة تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات ومن الملاحظ على هذا التقسيم الذي جاء به المحدثون إنهم قد فكوا أقسام الكلمة فالكنائيات ، والضمائر ، والخالفة، والصفة ، والظرف كانت داخلة عند القدماء في الاسم اذ ان الفروق التي وضعها المحدثون لأقسام الكلام كما يرونها لم يغفل عنها القدماء، فقد فرقوا بين الصفة والاسم ، وبين المضمرة والظاهر ، وذكروا للموصوليات ، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال ميزات تميزت بها عن غيرها، وخصوا أفعال المدح والذم والتعجب ، والأفعال الناقصة بحديث مستقل عرضوا فيه لخصائص كل صنف منها إلا أن هذه الفروق عند القدماء كانت بين أصناف تنتمي لقسم واحد ، في حين كانت عند المحدثين أقساما مختلفة، كما وانضمت وبرزت بشكل منظم ودقيق عند المحدثين بخلاف القدماء الذين أوردوها مختلطة بموضوعات أخرى(128).

خاتمة البحث

اتضح من خلال البحث أن تقسيم الكلمة في العربية على أقسامها الثلاثة كان في النصف الأول من القرن الأول الهجري ، وان الإمام عليا (عليه السلام) يعد الرائد الأول في هذا المضمار ، ومن جاء بعده من علماء النحو لم يبتعدوا في تقسيم الكلمة وتعريف أقسامها عنه.

إن علماءنا القدماء اتخذوا الدلالة أساسا للحد واتخذوا العلامات سمات تميز القسم عن الآخر، ومع هذا فهم لم يعتمدوا أساسا أخرى اعتمد عليها المحدثون للتفريق بين أقسام الكلمة ، فاعتماد المعنى أساسا للتعريف واعتماد الشكل للسمات يوقنا في اضطراب بحيث يمكننا أن نعد الكلمة الواحدة في قسمين.

إن المحدثين كانوا امتدادا للنحاة القدماء ، إلا أنهم زادوا في الفروق الدقيقة وفصلوها ووضحوها وبينوها بين أنواع القسم الواحد، وربما جاء هذا بعد استقرار القواعد والاطلاع على الأنحاء الأخرى ، وربما كان نتيجة الترف العلمي .

ومهما يكن السبب فتفريعاتهم تلك لا تتفق ومبدأ تيسير النحو . ومقولة تأثر النحو العربي بالنحو اليوناني في هذا الموضوع أمر لا تويده الشواهد التاريخية ، وان عدم تعريف سيبويه للاسم واكتفائه بالتمثيل له خير دليل على عدم تأثر هذا الرجل بالفكر اليوناني الذي أولع بالتعريفات ، ثم إن تقسيم الكلمة على الأقسام التي قال بها القدماء أمر لا يقتصر على العربية ولا يخلو منه لسان سواء أكان عربيا أم أعجميا.

الهوامش

- (1) اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان: 117 ، وينظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيدها، لطيفة إبراهيم النجار: 41
- (*) وعكس الوضع الطبع ، وذلك إن من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع ، وذلك كقول النائم (اخ) فانه يفهم منه استغراقه في النوم فهذا لفظ ، لأنه مركب من حروف ملفوظ بها ، ولا يقول لها كلم ، لان دلالتها لم تكن بالتواضع و الاصطلاح . ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 7/1
- (2) المفصل، للزمخشري: 70، وينظر: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، حلمي خليل: 21
- (3) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري: 17
- (4) ينظر: انباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي: 4/1.
- (5) الكتاب، سيبويه: 2/1، وينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: 1/1، والإيضاح في علل النحو، للزجاجي: 17.
- (6) المقتضب ، المبرد: 3/1.
- (7) شرح شذور الذهب : 17، وينظر شرح الكافية، للرضي: 7/1.
- (8) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: 238.
- (9) النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده أراجي: 62.
- (10) المصدر نفسه: 89.
- (11) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيدها: 37.
- (12) ينظر: المصدر نفسه: 44-46.
- (**) الصواب: بين الأفعال وتلك الأسماء.
- (13) ينظر: من أسرار اللغة : 239 و 240.
- (14) المصدر نفسه: 239.
- (15) همع الهوامع، للسيوطي: 5/12 وينظر: بغية الوعاة، للسيوطي: 1/311.
- (16) ينظر: صفحة 1 من هذا البحث.
- (17) الكتاب: 3/1 ، وينظر : أقسام الكلام العربي، فاضل الساقى: 35.
- (18) المقتضب: 3/1.
- (19) أصحابي في فقه اللغة، احمد بن فارس: 92.
- (20) المصدر نفسه: 92.
- (21) أمالي ابن الشجري، هبة الله بن الشجري: 2/15، وينظر المغني في النحو، ابن فلاح التميمي: 88 ، واللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري: 1/43 و شرح ابن عقيل: 1/21 وهمع الهوامع: 7/1، (ويقصد بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل): الأصول في النحو: 37.

- (22) أمالي ابن الشجري: 15/2.
- (23) المفصل: 23.
- (24) ينظر: أسرار العربية، ابن الانباري: 34.
- (25) من أسرار اللغة: 238.
- (26) النحو الوافي ، عباس حسن: 28/1، وقد شرح المؤلف المقصود بذاتها فقال في هامش الصفحة نفسها ((أي من غير أن تحتاج الى كلمة أخرى))
- (27) ينظر: أقسام الكلام العربي: 52.
- (28) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي: 19-64.
- (29) دور البنية الصرفية: 155.
- (30) شرح المفصل، ابن يعيش: 74/1.
- (31) شرح ابن عقيل: 20/1.
- (32) ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري: 14/1، و النحو الوافي: 26/1.
- (33) النحو الوافي: 28/1.
- (34) ينظر : أسرار العربية: 34.
- (35) الأشباه والنظائر ، للسيوطي: 191/1. ، وينظر : النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: 110.
- (36) تنظر : صفحة 2 من هذا البحث.
- (37) الكتاب: 12/1.
- (38) الأصول : 38/1 ، وأسرار العربية: 35.
- (39) لأصاحبي في فقه اللغة: 93.
- (40) الجمل، للزجاجي: 17، وينظر الإيضاح في علل النحو: 52.
- (41) الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي: 16.
- (42) المفصل: 319.
- (43) اللباب: 48.
- (44) ينظر : المساعد في التسهيل، ابن عقيل: 8/1.
- (45) المعني في النحو: 123/1، وينظر: همع الهوامع: 4/1.
- (46) النحو الوافي: 48/1، وينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: 9.
- (47) دور البنية الصرفية : 161.
- (48) الممتحنة: 10.
- (49) في النحو العربي نقد وتوجيه: 110.
- (50) في النحو العربي قواعد وتطبيق: 19، وينظر : تعريف الزمخشري صفحة 13 من هذا البحث
- (51) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: 104
- (52) من أسرار اللغة: 249
- (53) في النحو العربي نقد وتوجيه: 112
- (54) الفعل زمانه وأبنيته: 15
- (55) يُنظر: الكتاب: 12/1
- (56) يُنظر: أسرار العربية: 287
- (57) شرح المفصل: 4/2
- (58) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 122، ويُنظر: دور البنية الصرفية: 40
- (59) التهذيب في النحو، لابن يعيش الصنعاني: 60
- (60) يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته: 17
- (61) النصر: 1
- (62) يُنظر: النحو العربي نقد وتوجيه: 124
- (63) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 125، وينظر: إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغيرا لعاقل، محمد علي بن إعلان الصديقي: 13

- (64) يُنظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: 23 و 24
- (65) النحو العربي قواعد وتطبيق: 23
- (66) يُنظر: معاني القرآن، للفراء: 202/2، و يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته: 21، وأقسام الكلام العربي: 37
- (67) في النحو العربي قواعد وتطبيق: 24
- (68) شرح ابن عقيل: 20/1
- (69) الكتاب: 241/1
- (70) المصدر نفسه: 229/4 و 250/1 و 270/3
- (71) المصدر نفسه: 248/1 - 241 - 242 - 252 و 529/3 و 270
- (72) الفعل زمانه وأبنيته: 121 بتصرف.
- (73) المقتضب: 202/3
- (74) يُنظر: شرح الكافية: 66/2، الفعل زمانه وأبنيته: 120
- (75) شرح المفصل: 151/1
- (76) يُنظر: النحو الوافي: 141/4 و 146
- (77) همع الهوامع: 4/1
- (78) في النحو العربي نقد وتوجيه: 218
- (79) همع الهوامع: 121/5
- (80) بغية الوعاة: 311/1
- (81) حاشية الصبان، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: 289/3
- (82) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 113
- (83) الفعل زمانه وأبنيته: 121
- (84) النحو الوافي: 146/1
- (85) هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانها، فأما العبارات ألداله عليها فأكثرها سماعية.
- (85) الكتاب: 72/1
- (86) الأصول في النحو: 99/1
- (87) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: 226/3
- (88) يُنظر: الامالي الشجرية: 129-130، و يُنظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: 583/1
- (89) يُنظر: الامالي الشجرية: 84/2، 5، و يُنظر: أسرار العربية: 116، ودور البنية الصرفية: 47، والنحو الكوفي، رسالة دكتوراه، سالم يعقوب: 260
- (90) اختلف في نسبة هذا البيت. ولم يتفق الرواة على قائله فقيل هو لكاهل الثقفي، وقيل للعرجي، وقيل لذي الرمة، وقيل للحسين بن عبد الله. يُنظر في ذلك: دمية القصر: 19، والإنصاف: 104/1، وشرح الكافية: 15/1، وخزانة الأدب: 93/1
- (90) يُنظر: أوضح المسالك: 226/3، الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 15): 104/1
- (91) شرح ابن عقيل: 148/1، و يُنظر: أسرار العربية: 117
- (92) الفعل زمانه وأبنيته: 73
- (93) اللغة العربية معناها ومبناها: 88
- (94) يُنظر: دور البنية الصرفية: 194
- (95) يُنظر: صفحة 2 من هذا البحث
- (96) الكتاب: 12/1
- (97) كتاب الجمل في النحو، للزجاجي: 1
- (98) شذور الذهب: 13-14
- (99) شرح الرضي على الكافية: 529/4، و يُنظر: اللباب: 50/1
- (100) يُنظر: الجني الداني في حروف المعاني، للمرادي: 21
- (101) الأصول: 37/1، و يُنظر: شرح الكافية: 7/1

- (102) الجنى الداني في حروف المعاني: 20
 (103) يُنظر: أسرار العربية: 36 والنحو الوافي: 68/1
 (104) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 123
 (105) في النحو العربي قواعد وتطبيق: 37
 (106) من أسرار اللغة: 250
 (107) يُنظر: المصدر نفسه: 239
 (108) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 121): 686/2
 (109) الجنى الداني في حروف المعاني: 439
 (110) يُنظر: شرح الكافية: 230-231/2
 (111) يُنظر: أمالي السهيلي: 72
 (112) ديوان ثابت بن قطن: 17
 (113) مغني اللبيب: 265/1
 (114) الجنى الداني في حروف المعاني: 439
 (115) معاني الحروف، للرماني: 121
 (116) المقتضب: 57/3، و يُنظر: الأصول في النحو: 416/1، و شرح المفصل: 27/8
 (117) يُنظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: 179
 (118) يُنظر: من أسرار اللغة: 240، و في النحو العربي قواعد وتطبيق: 46
 (119) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 90
 (120) يُنظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: 46-51
 (121) المصدر نفسه: 50
 (122) يُنظر: من أسرار اللغة: 247
 (123) اللغة العربية معناها ومبناها: 108
 (124) المصدر نفسه: 99
 (125) المصدر نفسه: 113
 (126) يُنظر: أقسام الكلام العربي: 214-268
 (127) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 86-133
 (128) يُنظر: دور البنية الصرفية: 56

المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم
- 2- اتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير العاقل/محمد علي بن علان الصديقي(ت1057هـ)/دار الكتب العلمية/بيروت/2001م
- 3- أسرار العربية /ابن الانباري/تحقيق: د. فخر صالح قدارة/دار الجيل ، بيروت ط1/1995م
- 4- الأشباه والنظائر/السيوطي/تحقيق: محمد عبد القادر الفضلي/المكتبة العصرية/صيدا - بيروت/2006م
- 5- الأصول في النحو/ابي بكر بن السراج/تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي/مطبعة النعمان/النجف الاشرف - العراق /1973م
- 6- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة.د. فاضل الساقى /مكتبة الخانجي القاهرة /1977م
- 7- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث/ابي القاسم عبد الرحمن الأندلسي/تحقيق: محمد إبراهيم البناء/مطبعة السعادة - القاهرة/ ط1: 1970م
- 8- أمالي ابن الشجري/هبة الله بن الشجري/تحقيق: محمود محمد الطناهي /مكتبة الخانجي /القاهرة/ ط1 1992/م
- 9- أنباه الرواة على أنباء النحاة/علي بن يوسف القفطي(ت646هـ)/تحقيق/محمد ابو الفضل ابراهيم/القاهرة/2005م.
- 10- الأنصاف في مسائل الخلاف / الانباري/ محي الدين عبد الحميد/ المكتبة العصرية.صيدا - بيروت/2006م.

- 11- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك/ابن هشام الأنصاري/محمد محيي الدين عبد الحميد/ المكتبة العصرية/صيدا - بيروت/2006م
- 12- الإيضاح في علل النحو/لابي القاسم الزجاجي /تحقيق:الدكتور مازن المبارك /دار النفائس /بيروت 1973م
- 13- التهذيب في النحو /ابن يعيش الصنعاني(ت68هـ)،الدكتور طارق نجم عبد الله ،مجلة المورد ج 35 ع ع (2008م)
- 14- جامع الدروس العربية/مصطفى الغلاييني/دار الكتب العلمية/بيروت - لبنان - ط5 /2004م
- 15- الجني الداني في حروف المعاني/الحسن بن قاسم المرادي /تحقيق:فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل /دار الكتب العلمية/بيروت - لبنان / ط1 /1992م
- 16- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد/ للعيني /تحقيق: محمود بن الجميل - القاهرة 2002م.
- 17- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/عبد القادر بن عمر البغدادي /دار صادر/بيروت
- 18- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقييدها/لطيفة إبراهيم النجار /دار البشير - عمان - الأردن / ط1 /1994م
- 19- ديوان ثابت بن قطنه/ثابت بن قطنه/وزارة الثقافة والإعلام/بغداد/1968م
- 20- شرح جمل الزجاج/ابن عصفور الاشبيني/تحقيق:صاحب أبو جناح/مطابع دار الكتب/جامعة الموصل/1980م
- 21- شرح شذور الذهب/ابن هشام/تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد/دار الفكر
- 22- شرح ابن عقيل/ابن عقيل/دار الفكر/ ط16 /1974م
- 23- شرح الكافية /الرضي/ دار الكتب العلمية/بيروت/1985م
- 24- شرح المفصل /موفق الدين بن يعيش الموصل/ي/قدم له ووضع هوامشه وفهارسه /د.إميل بديع يعقوب/عالم الكتب/بيروت/2001م
- 25- الصحابي في فقه اللغة/احمد بن فارس /دار احياء الكتب العربية،ط1،د.ت.
- 26- الفعل زمانه وأبنيته/إبراهيم السامرائي/مؤسسة الرسالة/بيروت ط4- 1986م
- 27- في جمالية الكلمة/حسين جمعة/منشورات اتحاد الكتاب العرب/دمشق 2002م
- 28- في النحو العربي قواعد وتطبيق/مهدي المخزومي/مطبعة ألبابي/مصر- ط1 /1966م
- 29- في النحو العربي نقد وتوجيه/مهدي المخزومي/دار الشؤون الثقافية العامة/بغداد - العراق/ ط2 /2005م
- 30- اللباب في علل البناء والإعراب/للعكبري/تحقيق:غازي مختار طليمات،دار الفكر المعاصر - دمشق/2001م
- 31- الكتاب/سيبويه/تحقيق:عبد السلام هارون/مطبعة الخانجي - القاهرة:ط3/1988م.
- 32- اللغة العربية معناها ومبناها/تمام حسان/عالم الكتب /القاهرة/ط4/2004م
- 33- من أسرار اللغة /إبراهيم أنيس/مكتبة الانجلو المصرية،ط3/ 2003م
- 34- المساعد في التسهيل /ابن عقيل/تحقيق:حمد كامل بركات/دار الفكر - دمشق 1980م
- 35-معاني الحروف/أبي الحسن علي بن عيسى الرماني/تحقيق:عرفان بن سليم العشا حسونة /المكتبة العصرية - صيدا - ط1/2005م
- 36- معاني القرآن /يحيى بن زياد الفراء/تحقيق:احمد يوسف نجاتي،ومحمد علي النجار ،دار السرور،د.ت.
- 37- المغني في النحو/تقي الدين منصور ابن فلاح التميمي/تحقيق:عبد الرزاق عبد الرحمن،دار الشؤون الثقافية - العراق - بغداد - 1999م
- 38- المفصل في صيغة الإعراب/للزمخشري/بيروت - لبنان/2003م
- 39- المقتضب /للمبرد/تحقيق:محمد عبد الخالق عزيمة/المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،لجنة إحياء التراث - الجمهورية العربية المتحدة.
- 40- النحو العربي والدرس الحديث/عبد الراجحي/دار النهضة العربية/بيروت - لبنان - 1986م.
- 41- النحو الكوفي من خلال الشاهد الشعري/أطروحة دكتوراه / بالآلة الطابعة/ سالم يعقوب - كلية التربية - جامعة البصرة - 2002م.
- 42- النحو الوافي /عباس حسن/ دار المعارف - مصر/ط5 - 1975م

43- همع الهوامع /للسيوطي/دار المعرفة - بيروت - لبنان . د. ت